

عدم إغفال أحد: التزامٌ بالتصدي للتشريد القسري

اجتماع المائدة المستديرة للقادة الرفيعة المستوى

المسؤولية الأساسية الثالثة من مسؤوليات خطة العمل من أجل الإنسانية

”من أبرز عواقب النزاع والعنف والكوارث التشريدُ الجماعي للسكان“.

من تقرير الأمين العام إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

الالتزامات الأساسية

في كل يوم يتعرض أناس للتشريد قسراً داخل بلدانهم أو عبر الحدود من جراء النزاع والعنف والاضطهاد. وفي نهاية عام 2014، بلغ العدد التقديري للمشردين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من الاضطهاد والعنف والنزاع المسلح ذروةً غير مسبوقة إذ وصل إلى 60 مليون شخص. ويطول أمد التشرد متى طال أمد الأزمات، ولا يستطيع الكثيرون العودة إلى ديارهم لعقود متواصلة. وأكثر من نصف المشردين قسراً يقيم في مناطق حضرية. وغالبا ما يواجه المشردون قسراً مخاطر البطالة أو يضطرون إلى أداء أعمال ذات أجر منخفض، ولا يتمكنون من الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية الكافية أو السكن الآمن. وقد يعيش من يلوذ منهم بالمخيمات عيشة الكفاف على المساعدة الإنسانية، إلا أنه يفتقر إلى الفرص التي تتيح له الاعتماد على الذات. وتنجم عن التشرد آثار وخيمة لا تقتصر على الأفراد والأسر فحسب، بل وتقع أيضا على مجتمعات وبلدان مضيئة بأكملها. وقد لا تتوافر النظم الصحية والتعليمية الوطنية والمحلية وآليات الحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية، أو قد تنوء بأعباء تفوق طاقتها بسبب تضخم الطلب أو الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للمشردين قسرا.

ومن ثم فإن التشريد القسري ليس تحدياً إنسانياً فحسب، بل إنه يشكل أيضا تحدياً سياسياً وإمئائياً معقداً. ولكفالة السلامة والكرامة للمشردين وتزويدهم بفرص النجاح، ينبغي أن يحدث تحوُّلٌ جوهري من جانب الدول والمجتمع الدولي بحيث لا يُكتفى بتلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل يُنتقل إلى نُهجٍ يحفظ للمشردين كرامتهم ويحسن أحوالهم المعيشية وقدرتهم على الاعتماد على الذات ويساهم أيضا في تنمية المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ولتحقيق مثل هذا النهج، يستلزم الأمر تعاوننا وثيقا بين الأمم المتحدة والهياكل الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية الثنائية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. ومن الضروري أيضا تعزيز القيادة والإرادة السياسية على الصعد الوطني والإقليمي

والدولي من أجل معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للتشرد. كما يتوجب الاعتراف بدور المجتمع المدني الحاسم في مكافحة كراهية الأجانب وتهيئة بيئة إيجابية للمشردين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

وقد أقرت الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بواقع الحراك البشري وما يشهده من تنامٍ وبالفوائد التي يمكن جنيها إذا ما أدير هذا الحراك بشكل جيد. وتعهدت أيضاً "بألا يخلف الركبُ أحداً وراءه" والتزمت بتمكين الفئات الأشد ضعفاً، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً. وإلى جانب تلقي المساعدة الإنسانية والحماية، يجب الآن أن يستفيد المشردون قسراً من التنمية المستدامة البعيدة المدى وأن يساهموا فيها. وسيطلب ذلك إعادة النظر فيما نعتمده على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أدوات وتُهج تشغيلية وسياساتية وتمويلية. ويتيح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني واجتماعُ المائدة المستديرة هذا للقادة الرفيعة المستوى فرصةً فريدة لشتى أصحاب المصلحة لكي يدللوا على أنهم وطفوا العزم على ترجمة ما سبق إلى واقع.

وتستند الالتزامات الأساسية الخمسة المقترحة لاجتماع المائدة المستديرة هذا إلى المسؤولية الأساسية الثالثة من مسؤوليات خطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية.

- الالتزام الأساسي 1: الالتزام باعتماد نهج جديد حيال التصدي للتشريد القسري، لا يُكتفى في ظلّه بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة بل يُلتَمَس من خلاله أيضاً الحدّ من ضعف اللاجئين والمشردين داخلياً وتحسين قدرتهم على الصمود والاعتماد على الذات وسبل حمايتهم. والالتزام بتنفيذ هذا النهج الجديد من خلال جهود متسقة دولية وإقليمية ووطنية متسقة تقرر بالتحديات التي يطرحها التشريد على صعيدي العمل الإنساني والتنمية على السواء. والالتزام باتخاذ الخطوات السياسية والسياساتية والقانونية والمالية المطلوبة لمعالجة هذه التحديات في سياقها المحدد.
- الالتزام الأساسي 2: الالتزام بتعزيز ودعم الحلول الآمنة والدائمة التي تحفظ للمشردين داخلياً واللاجئين كرامتهم. والالتزام بتنفيذ ذلك بصورة متسقة وقابلة للقياس من خلال برامج دولية وإقليمية ووطنية وعن طريق الخطوات السياسية والقانونية والمالية اللازمة للسياسات المحددة، وبغية تحقيق هدف يتمثل في تقليل حالات التشرد الداخلي بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030.
- الالتزام الأساسي 3: الاعتراف بأن البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين تخدم بذلك الصالح العام العالمي. والالتزام بتوفير الدعم السياسي والسياساتي والمالي اللازم للمجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من المشردين

أو تستقبل عددا كبيرا من العائدين لمساعدتها على مواجهة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك. والالتزام تحقيقا لهذه الغاية بتعزيز أدوات التمويل المتعدد الأطراف. والالتزام بتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية المضيفة، باعتبار ذلك جزءا من النهج الشامل والمتكامل المبين في الالتزام الأساسي 1.

- الالتزام الأساسي 4: الالتزام بالعمل بصورة جماعية نحو وضع اتفاقٍ عالمي ينظم تقاسم المسؤولية عن اللاجئين من أجل حماية حقوقهم، مع القيام في الوقت ذاته بتزويد الدول المتأثرة بهذه التدفقات بالدعم الفعال الذي يمكن التنبؤ به.
- الالتزام الأساسي 5: الالتزام بالعمل المكثف من أجل الحفاظ على مؤسسة اللجوء وصون مبدأ عدم الإعادة القسرية. والالتزام بدعم انضمام مزيد من الأطراف إلى الصكوك القانونية والأطر السياساتية الوطنية والإقليمية والدولية التي تكفل حماية اللاجئين والمشردين داخليا وتحسّنها، مثل اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.